٢- خط الجسر البري للسكك الحديدية :

يهدف هذا المشروع إلى ربط البحر الأحمر بالخليج العربي، ويخدم حركة نقل الحاويات سواء المتجهة للأسواق المحلية أو المتجهة إلى أسواق دول الخليج، ويتكون من خطين: الأول يبدأ من ميناء جدة الإسلامي وينتهي في الرياض بطول ٩٥٠ كلم.

أما الخط الثاني فيربط مدينة الجبيل الصناعية التي تعد من أهم المراكز الصناعية بالمملكة والخليج ببقية أجزاء الشبكة بطول ١١٥ كلم.

ويعتبر المشروع واحداً من أكبر المشاريع التي سيتم تنفيذها في المنطقة وسوف يكون له تأثيراً كبيراً على مسارات النقل في المنطقة نظراً للموقع الجغرافي والاستراتيجي المتميز للمملكة، كما يمثل فرصة فريدة للشركات المالكة لتقنيات القطارات ومقاولي الأعمال المدنية والميكانيكية والمستثمرين للإسهام في تنفيذ مشروع سيكون له بالغ الأثر على حركة النقل والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، إلى ميناء جدة الإسلامي، ويعني ذلك جذب المزيد من التجارة العابرة وتحقيق وفورات في اقتصاديات النقل في المنطقة، وتشير التوقعات إلى وصول أعداد الحاويات المتداولة على الجسر البري إلى أكثر من ٧٠٠ ألف حاوية نمطية أي ما مجموعه ٨ ملايين طن من المشحونات ستتدفق إلى أسواق المملكة والدول المجاورة. وبالنسبة لنقل الركاب من المتوقع أن يخدم المشروع ملايين الركاب سنوياً.

يهدف هذا المشروع الضخم الذي يمثل أحد العناصر الهامة في برنامج التوسعة الذي أقره المجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة (وهو المشروع الذي سيتم أيضاً في إطاره انتقال أصول وموظفي المؤسسة القائمة إلى المشغل الفائز بتشغيل المشروع) إلى:

- ربط موانئ المملكة الرئيسة في كل من جدة والرياض بشبكة خطوط حديدية متطورة تسهم في الإفادة من مزايا النقل السككي وتعميمه على مستوى المملكة.
- تقديم خدمة سريعة وآمنة وموثوقة لشحن الحاويات المتزايدة سواء المتجهة للأسواق المحلية أو المتجهة إلى أسواق دول الخليج، ويقدر حجم ما سيتم نقله على هذا الخط بحوالى ٨ ملايين طن من الحاويات.

ولقد صدر قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (٣٢٢) وتاريخ ١٤٣٢/١١/١٢هـ بشأن مشروع الجسر البري الذي يربط ميناء جدة الإسلامي بميناء الدمام والجبيل عبر الشبكة الحالية بين الرياض والدمام والمتضمن أن يكون تنفيذ مشروع الخط الحديدي الذي يربط غرب المملكة على ساحل البحر الأحمر بشرقها على ساحل الخليج العربي عبر الشبكة الحالية القائمة بين الرياض والدمام بالطريقة نفسها التي ينفذ بها مشروع (الشمال - الجنوب) وقطار الحرمين السريع على أن يتولى صندوق الاستثمارات العامة تمويل البنية التحتية للمشروع وأن يشكل فريق عمل في صندوق الاستثمارات العامة من وزارة النقل ووزارة المالية والمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، بالإضافة إلى الصندوق، للإشراف على طرح تنفيذ البنية التحتية للمشروع في منافسة عامة، وله الاستعانة بالشركة السعودية للخطوط الحديدية (سار) وأن يطرح تشغيل المشروع للمنافسة وفق آلية يضعها فريق العمل المشار إليه.

كما تضمن القرار بأن تحتفظ الدولة بملكية البنية التحتية لجميع المشروعات القائمة والمستقبلية للخطوط الحديدية، بما فيها المرافق الحالية للمؤسسة العامة للخطوط الحديدية، على أن ينظر مجلس إدارة صندوق الاستثمارات العامة (بالتنسيق مع وزارة النقل) في مدى مناسبة إنشاء شركة مساهمة جديدة (يملكها الصندوق بالكامل) تنتقل إليها ملكية البنية التحتية للخطوط الحديدية. وأن تتولى هيئة الخطوط الحديدية الإشراف على شركة البنى التحتية وتتولى أيضاً تنظيم نشاط النقل بالخطوط الحديدية والإشراف على سلامة التشغيل وفقاً لما ورد في تنظيم الهيئة الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (١) وتاريخ ١٤٢٩/١/٢١هـ.

مشروع الجسر البري السعودي